

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}

{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}

أَمَّا بَعْدُ

فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ

ثم مرحباً بطلاب العلم في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، مرحباً بكم و أبشروا و أملوا فإن الله عز وجل جعل الرفعة والعزة لمن طلب العلم مخلصاً لله عز وجل، فجاهدوا أنفسكم و صابروا و اصبروا **فإن طلب العلم طريق أوله هنا ومنتهاه في جنة رب العالمين** أسأل الله عز وجل أن يثبتني وإياكم على الهدى والتقوى، وأن يكفيني شرور أنفسنا والشياطين.

درسنا كما تعلمون في فجر السبت في شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله عز وجل-، وقد تقدم معنا أن هذا الكتاب كله من كتاب الله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكله قد أجمع عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم، فلم يجعل فيه شيخ الإسلام ابن تيمية من كلامه إلا قليلاً، وما ذكره من كلام التزم فيه الألفاظ من الكتاب والسنة، ولا شك أن هذا الكتاب يجب على المسلم أن يعتقد ما فيه اعتقاداً جازماً، لأنه كما تقدم قد أجمع عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم.

فواصل شرح ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عز وجل

وَمِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَغْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ.

بعد أن ذكر شيخ الإسلام -رحمه الله عز وجل وسائر علماء المسلمين- العقيدة بإجمال التي هي: الإيمان بآركان الإيمان الستة، فالعقيدة كلها ترجع إلى هذا، بدأ رحمه الله عز وجل يفصل في مسائل كبرى تعظم الحاجة إلى تفصيلها، لانحراف بعض الفرق فيها، وكثرة النزاع فيها عند المتأخرين، وظهور شبهات انطلت على بعض المسلمين فيها، فعظمت الحاجة إلى بيانها، وبدأ بالإيمان بالأسماء والصفات.

والإيمان بالأسماء والصفات: من الإيمان بالله كما قال الشيخ: ومن الإيمان (ومن) هنا تبعيضية، لأنه تقدم معنا أن الإيمان بالله الإيمان بوجوده، والإيمان بربوبيته، والإيمان بألوهيته، والإيمان بأسمائه وصفاته.

فمن الإيمان بالله الإيمان بالأسماء والصفات، وذلك لوجوه ثلاثة:

أما الوجه الأول منها فهو: أن ربنا سبحانه وتعالى وأكرمنا فَعَرَفْنَا بنفسه وما له من الأسماء الحسنى وصفات الجلال والكمال في كتابه الكريم، وفي سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فمن الإيمان بالله أن نتعرف إلى الله عز وجل بمعرفة أسمائه الحسنى، وصفاته العلى، وكلما زاد المسلم علماً بأسماء الله عز وجل وصفاته؛ عظمت معرفته بالله سبحانه وتعالى، وزادت عبادته لربه سبحانه، واشتد خوفه من الله عز وجل، وعظم رجاؤه فيما عند الله عز وجل، واشتدت مراقبته لله سبحانه وتعالى، كما قال الله عز وجل: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)

إذن هذا الوجه الأول لكون الإيمان بالأسماء والصفات من الإيمان بالله عز وجل.

الوجه الثاني: أن الإيمان بذات لا صفات لها أمر نظري لا حقيقة له، بل يؤول في الحقيقة إلى العدم، فمحال أن توجد ذات لا صفة لها، فالإيمان بصفات الله من الإيمان بالله عز وجل سبحانه وتعالى، فمن آمن بالله عز وجل لزمه ضرورةً وعقلاً وشرعاً أن يثبت لله عز وجل الصفات، ولا طريق لهذا إلا التوقيف كما سيأتينا إن شاء الله عز وجل.

والوجه الثالث: أن الإيمان بالله يوجب تصديق الله، ومن أصدق من الله قبلاً، ويوجب تصديق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد جاء في القرآن إثبات الأسماء والصفات، وجاء في سنة النبي صلى الله عليه وسلم إثبات الأسماء والصفات، فكان من إيمان العبد بالله أن يصدق بما جاء في القرآن، وما جاء في سنة النبي صلى الله عليه وسلم، والقرآن والسنة مملوءان من إثبات أسماء الله عز وجل، وصفاته سبحانه وتعالى. فهذه أوجه ثلاثة لكون الإيمان بالأسماء والصفات من الإيمان بالله.

بل إن المتأمل في الإيمان بالأسماء والصفات يعلم أن الإيمان بالأسماء والصفات كما أنه من الإيمان بالله فهو من الإيمان بالملائكة، ومن الإيمان بالرسول، ومن الإيمان بالكتب

وذلك أن الملائكة قد آمنت بالأسماء والصفات، كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة، فمن الإيمان بالملائكة أن تؤمن أنها قد آمنت بالأسماء والصفات، والملائكة لا تصدر منها إلا الطاعة، ولا يكون منها إلا الحق، فمن الإيمان بالملائكة أن تؤمن بالأسماء والصفات.

كما أن الرسل عليهم السلام- جميعاً قد أثبتوا الأسماء والصفات، ونطقوا بها، واعتقدوها، وعلى رأسهم محمد صلى الله عليه وسلم، فإنه أثبت الأسماء والصفات لله عز وجل بقوله وفعله وتقريره صلى الله عليه وسلم، وأثبت الإيمان لمن أثبت الصفات، بل قرن هذا بالإيمان برسالته، فعندما أراد الصحابي الذي صك الجارية أن يعتقها سألها النبي صلى الله عليه وسلم: أين الله؟ فقالت في السماء وأشارت بأصبعها، قال فمن أنا؟ قالت رسول الله، فقال: أعتقها فإنها مؤمنة، فعلمنا من هذا التلازم بين الإيمان برسول الله صلى الله عليه وسلم، والإيمان بصفات الله سبحانه وتعالى، فمن الإيمان بالرسول عليهم السلام أن تصدق الرسول فيما أخبر به، وخاتمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن الإيمان به أن تصدقه صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به، ولا تشك في ذلك أبداً، ومن أعظم ما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ودارت عليه سنته: أسماء الله عز وجل وصفاته سبحانه وتعالى.

كما أن الكتب التي أنزلها الله عز وجل على رسله جاء فيها إثبات الأسماء والصفات، فمن الإيمان بالكتب: أن تؤمن بأسماء الله عز وجل وصفاته.

فتحقق لك يا عبد الله: أن الإيمان بأسماء الله وصفاته من الإيمان بالله، والإيمان بملائكته، والإيمان برسله، والإيمان بكتبه.

وتلحظ هنا أيها المبارك أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله لم يذكر الإيمان بالأسماء هنا، وإنما ذكر الإيمان بالصفات، وذلك لأن موطن النزاع الأكبر مع الفرق إنما هو في الصفات، فأكثر الفرق لا إشكال عندها في إثبات الأسماء من حيث هي أسماء، وإنما نزاعها في الصفات، فتثبت أسماء ولكن لا تثبت الصفة التي تتضمنها الأسماء ولا غيرها من الصفات، على ما جاء في الكتاب والسنة.

وقد ذكرنا أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في هذا الكتاب إنما يذكر المسائل الكبرى في العقيدة التي وقع فيها النزاع، وعظمت الحاجة إلى بيانها.

إذن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إنما ذكر الصفات فقط لكون النزاع الأكبر إنما وقع فيها، وكثير من نازعوا في الأسماء يعود نزاعهم في الحقيقة إلى النزاع في الصفات.

هنا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وَمِنَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ: الْإِيمَانُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيفٍ وَلَا تَغْطِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ

تضمن هذا الكلام عدة أصول عظيمة في باب الصفات

الأصل الأول: أن الصفات مبنية على التوقيف، كما قال الإمام أحمد مجلياً ما عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم، قال: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا يتجاوز القرآن والحديث.

فالصفات مبنية على التلقي، مبنية على التوقيف، فلا يجوز للمؤمن أن يصف الله عز وجل إلا بما وصف به نفسه، في كتابه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، فصَحَّ به الحديث، ولا يتجاوز في ذلك القرآن والحديث.

وذلك أن ربنا سبحانه وتعالى غيب، فهو سبحانه بالنسبة لنا غيب، والغيب كما يعلم العقلاء لا يُعرف إلا بطرق ثلاث:

الطريق الأولى: أن يُشاهد، فما غاب عنك لا تعرفه، لكن إذا شاهدته عرفته.

والطريق الثانية: أن تعرف مثيله، فيُمَثَّل لك به، فنعرفه.

والطريق الثالثة: أن يُخبرك بذلك صادق عارف به.

فهذه طرق معرفة ما غاب عنك.

ولا شك أن الطريق الأولى منتفية في حق ربنا سبحانه وتعالى، فإنه لن يرى الله أحدٌ في الدنيا، (قَالَ لَنْ تَرَانِي)، فلا يتأتى الطريق الأول في حق الله سبحانه وتعالى.

كما أنه مما لا شك فيه أن الطريق الثانية محالة في حق ربنا سبحانه وتعالى، فإن ربنا سبحانه وتعالى لا يماثله شيء، ليس كمثله شيء سبحانه وتعالى، فتعين الطريق الثالث وهو:

أن يخبرك صادق عارف به، ولا يتحقق هذا إلا في خبر الله أو في خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله سبحانه وتعالى.

فتعين أن تعرف أسماء الله وصفات الله بالخبر في كتاب الله وفي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس وراء ذلك إلا الهوى، واتباع الظن، والعقل المريض.

قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ)

فالأمر على درجتين:

إما وحي يُتَّبَع، وإما هوى يُبْتَدَع.

والنبي صلى الله عليه وسلم ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، فالمتبع له لا يتبع الهوى، ولا يبتدع هوى، وإنما يلزم الوحي فيأخذ الأسماء والصفات من كتاب الله، ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقال الله عز وجل: (لَنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ)

ولا شك أن من ترك ما في الكتاب والسنة ليس عنده إلا الظن.

وكل هذا كما ترى أيها المبارك قول على الله بغير علم، وهو من أعظم الذنوب، بل هو أعظم الذنوب، كما قال الله عز وجل: (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ)

فحرم ربي أن يقول العبد على الله ما لا يعلم، وأعظم ذلك أن يقول في أسمائه وصفاته ما لا يعلم، ولا شك أن كل قول في الأسماء والصفات لم يثبت في القرآن ولم يثبت في السنة قول على الله عز وجل بغير علم.

فإذا استنار لك هذا أيها المؤمن؛ فاعلم يقينا أن الأدلة النقلية هي الموصلة إلى العلم بالله سبحانه وتعالى، سواء كان الدليل النقل من القرآن والسنة معاً، أو كان من القرآن فقط، أو كان من السنة فقط سواء كانت السنة متواترة أو كانت آحاداً، وعلى هذا أجمع السلف قاطبة رضوان الله عليهم، وأضف إلى ذلك أن الأدلة العقلية الصحيحة مسليمة للأدلة النقلية.

وبهذا تسلم أيها المبارك من الأصول التي ابتدعتها المبتدعة في باب الأسماء والصفات، وهي تعود إلى ثلاثة أصول:

الأصل الأول: أن الأدلة النقلية تفيد الظن، قالوا الأدلة النقلية من الكتاب والسنة تفيد الظن، وهذا أصل باطل، بل من أبطل الباطل.

والأصل الثاني: أن خبر الواحد لا يدل على المعتمد، أن خبر الواحد لا يدل على الأسماء والصفات، وهذا من أبطل الباطل، فإذا صح الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لزم تصديقه، يعني إذا جاء الحديث خبر الواحد بالإسناد الصحيح فإن المتيقن أنه يجب على المسلم أن يصدق ما فيه، طيب إذا صدق ما فيه اعتقد ما فيه، فإذا لم يعتقد ما فيه فإنه يكذبه.

والأصل الثالث من الأصول المبتدعة: تقديم العقل على النقل، وهذه خرافة، فلا يمكن أن يعارض العقل السليم النقل الصحيح.

فمن علم ما ذكرناه سلم من هذه الأصول المبتدعة

هذا الأصل الأول في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

الأصل الثاني: أن لزوم ما أجمع عليه السلف في باب الصفات والبعد عما أحدثه المحدثون فرض لازم، قال الله عز وجل: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَضَلَّهِ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)

وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ: أي يخالف الرسول صلى الله عليه وسلم فيكون كأن الرسول صلى الله عليه وسلم في جانب وهو في جانب

وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ: فجعل الله عز وجل اتباع غير سبيل المؤمنين كمشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن المعلوم أن المؤمنين حال هذا الخطاب هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ: من بعد ما جاء النور في الكتاب والسنة.

تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى: فيكون تأمها ضائعاً حائراً في فرقة وحيرة.

وَضَلَّهِ جَهَنَّمُ: لأنه فعل هذا الذنب العظيم.

وَسَاءَتْ مَصِيرًا.

فدلت هذه الآية على حرمة مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى حرمة مخالفة ما عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم ورأسهم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فيلزم المؤمن أن يلزم ما كان عليه الصحابة.

ولزوم ما كانوا عليه في باب الأسماء والصفات ألزم لأن هذا من أصول الدين العظمى.

كذلك قال الله عز وجل: **(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ)**

وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي: هذا: اسم إشارة، واسم الإشارة لا يكون إلا للموجود، أي ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وكان عليه الصحابة هو الصراط المستقيم الذي يجب لزومه، وأن مخالفته فرقة وعذاب، وأن من تنحى عما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم يكون من أهل الفرقة، وأهل الافتراق.

كذلك قال الله عز وجل: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ)

فكانت هذه هي الفئة المحمودة؛ من هم؟ السابقون الأولون، السابقون إلى الإسلام الأولون من المهاجرين والأنصار وهؤلاء هم الصحابة، ثم من؟ الذين اتبعوهم بإحسان، هؤلاء هم أهل الرضا.

وهذا يقتضي من المؤمن الذي يريد رضا الله ويريد النجاة، أن يتبع ما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وفي الحديث قال النبي صلى الله عليه وسلم: فإنه من يعيش منكم بعدي فسيروا اختلافاً كثيراً -أي: في الدين- فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ.

أي: عند الاختلاف عليكم بسنتي فإنها الحق وفيها النجاة وهي مركب النجاة، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، فأمرنا النبي بلزوم سنة الخلفاء الراشدين المهديين ومن المعلوم أن الصحابة في زمن الخلفاء كانوا مع الخلفاء، فيلزمنا أن نلزم ما كان عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومما يعضد ذلك ويؤكد: أن ما كان عليه السلف هو الجماعة، وأن ما حدث بعدهم هو الفرقة، وقد أمرنا بلزوم الجماعة ونهينا عن التفرق.

فكل هذا يدل على هذا الأصل العظيم في باب الأسماء والصفات، وهو لزوم ما كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم في باب الأسماء والصفات، والبعد عن البدع المحدث في هذا الباب.

الأصل الثالث: الإثبات من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل.

وهذا طريقة الإثبات، أن تثبت اللفظ ومعناه على ما يليق بجلال الله، فلا يكون في إثباتك تحريف، وهذا اللفظ أعني: من غير (تحريف) أولى من قول كثير من العلماء: من غير (تأويل)، لأن التأويل له معانٍ منها التفسير، ومنها صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى المعنى المرجوح لدليل قوي دل على ذلك.

والأمران غير منفيين وغير مذمومين

يعني عندما يقول المفسرون: تأويل هذه الآية كذا، تأويلها كذا، هذا معناه تفسيرها، وهذا أمر محمود، عندما نصرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى المرجوح المحتمل لكن بدليل قوي يدل على ذلك؛ هذا أمر محمود وإن سُمي تأويلاً

مثلاً: يقول الله عز وجل: (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)

(أَتَى) : فعل ماضٍ، ظاهر اللفظ أنه أتى ومضى، لكن نقول: المعنى سيأتي أمر الله

بدليل قول الله عز وجل: (فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ)

لكن لقربه عُرِّ عنه بالماضي، هذا تأويل، لكنه محمود.

كما أن التأويل يأتي بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى آخر بغير دليل، أو بدليل ضعيف، وهذا مذموم.

وهذا في الحقيقة هو التحريف، فالتعبير بلفظ يدل على المعنى المذموم ولا يحتمل غيره أحسن من التعبير بلفظ يحتمل معانٍ

إذن ماهو التحريف؟ التحريف هو: صرف الظاهر عن معناه الظاهر إلى معناه آخر بغير دليل أو بدليل ضعيف، كما هو في تأويلات الفرق في باب الصفات.

إذن التحريف ميل بالصفات عن معناها الظاهر الذي تضافت عليه النصوص، ونطق به السلف الصالح رضوان الله عليهم إلى معنى مُخترع لا أصل له في الشرع.

وهذا كما تلحظون يوافق معنى التحريف في اللغة، لأن التحريف في اللغة: إمالة الشيء عن موضعه إلى موضع آخر، يقال: حرفه عن القبلة، أعمى كان يصلي إلى القبلة، فجاء رجل وأداره عن جهة القبلة، نقول: حرفه عن القبلة، أماله من جهة القبلة الصحيحة إلى جهة أخرى

فمعنى التحريف في اللغة يدور على الإمالة والتغيير والتبديل، وهذا مناسب لمعنى التحريف هنا.

قال الخليل ابن أحمد: والتحريف في القرآن تغيير الكلمة عن معناها.

وَمِنْ غَيْرِ تَغْيِيلٍ: والتعطيل هو: نفي الصفات كلها أو بعضها، وتعطيل ذات الله عن الصفات وهذا موافق لمعنى الكلمة في اللغة.

فالتعطيل في اللغة بمعنى: الخلو والفراغ والترك، وبئر معطلة أي: متروكة مهجورة.

ما الفرق بين التحريف والتعطيل؟

التحريف: تفسير باطل.

والتعطيل: نفي من الأصل.

هذا باختصار.

وَمِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ: فلا يسألون عن الهيئة والصورة، ولا يطلبون معرفة الحقيقة والكنه، فهم لا يكتفون الصفة، لأنهم لم يعرفوا الكيفية، كما أنهم لم يعرفوا كيفية الموصوف والكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، ويرون السؤال عن هذا بدعة، هذه طريقة السلف في التكييف، لا يكتفون لأنهم لم يعلموا، هم لا ينفون الكيفية لكن لا يكتفون، لأنه لم يردهم ذلك في الكتاب ولا في السنة، ولا يتطلبون معرفة الكيفية والكنه، ويرون السؤال عن هذا بدعة وضلالا، كما قال الإمام مالك لما سأله رجل فقال الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ فأصابت الإمام مالك الرضاء والعرق كأنه محموم، من شدة نكارة السؤال عند السلف، كيف، كيف استوى، ثم قال رحمه الله: الاستواء منه معلوم، والكيف منه غير معقول، والسؤال عن هذا بدعة، والايان به واجب، وإني لأظنك ضالا، أخرجوه.

والأثر صحيح لا شك في صحته عن الإمام مالك وله ألفاظ، وهذا ليس قول الإمام مالك فقط، بل هو قول السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وقد جاء أن الرجل قال للإمام مالك لما قال له ذلك: سألت عن هذا أهل الكوفة وأهل البصرة وأهل بغداد فلم يُوفّقوا إلى ما وُفّقَت إليه، وهذا يدلّك أن الرجل صاحب فتنة، وهذه يا إخوة علامة: الذي تجده يتنقل بأسأله بين المشايخ ويضع الأسئلة المملوغة التي يرجو أن يحدث في جوابها اضطراب إعلم أنه صاحب فتنة ما هو صاحب حق، ولا صاحب هدى، ولو وصف نفسه بما شاء من الأوصاف، هذا الرجل صاحب ضلال وفتنة، وكان يتنقل في الأمصار يسأل: كيف استوى؟ كيف استوى؟ فأجابه هذا الإمام الأثري السلفي بهذا الجواب العظيم.

فهذا خلاصة عقيدة السلف في التكييف، أعني ما قاله الإمام مالك رحمه الله عز وجل، وسائر علماء المسلمين.

وَمِنْ غَيْرِ تَمْثِيلٍ: أي من غير تسوية لصفات الله بصفات المخلوقين، فهم يثبتون لربهم الصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، يثبتون لربهم الصفات وينفون عنه مماثلة المخلوقات.

إذن عقيدة السلف في الأسماء والصفات تقوم على ثلاثة أركان لا بد منها:

الركن الأول: إثبات الصفة ذاتها.

الركن الثاني: إثبات معنى الصفة الظاهر على ما يليق بجلال الله.

فهم يثبتون معنى الصفة الظاهر الذي يفهمه العربي إذا سمع اللفظ، على ما يليق بجلال الله سبحانه وتعالى.

الركن الثالث: تنزيه الله عن المماثلة، والسلامة من التحريف والتعطيل والتكليف.

فلا يرد في عقولهم تمثيل أو تشبيه صفة الله بصفة مخلوق، ويسلمون من التعطيل والتحريف والتكليف.

وبهذا تعرف أيها المبارك أن عقيدة السلف الصالح في الأسماء والصفات هي سواء السبيل، فهم يفارقون أهل التعطيل، وأهل التمثيل، وأهل التفويض

السلف يفارقون أهل التعطيل الذين ينفون، وأهل التمثيل الذين يمثّلون، ومن مثل حَرْف، لا يمكن أن يكون التحريف إلا بعد التمثيل، تنطبع في صورة الذهن المماثلة، فينفر القلب عنها فيحزّف.

وهم يفارقون أهل التفويض الذين يقولون: تثبت الصفة وثبت لها معنى، لكن نقوض معناها، لا ندري ما معناها، فإن من قال ذلك: أعني التفويض يلزمه:

إما أن يتّهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتمان، أو يتّهمه بالجهل والعياذ بالله ولا بد.

لأننا نقول النبي صلى الله عليه وسلم تلا علينا القرآن، وأخبرنا بما أوحى الله إليه، ولم يقل لنا هذه الصفات لها معان لا يُدري ما هي، فإن كان النبي صلى الله عليه وسلم عالماً بهذا ولم يخبرنا فقد كتم، وإن لم يكن عالماً بهذا فقد جهل، وكلا الأمرين من أشد ما يكون قبحا.

ولذلك حمل أهل السنة على أهل التفويض حملة شديدة، ولكن أهل الكلام لجهلهم بما عليه السلف ظنوا أن التفويض هو عقيدة السلف، ولذلك قالوا منهج السلف أسلم ومنهج الخلف أعلم وأحكم، لأن أولئك لجهلهم بما عليه السلف ظنوا أن منهج السلف التفويض في المعاني وأنهم لا يثبتون المعنى بعينه، يثبتون معنى لا يعرفونه، فقالوا هذا أسلم، ومنهج الخلف الذين أولوا وخاضوا في المعاني أعلم وأحكم، ولا شك أن منهج السلف أسلم وأعلم وأحكم لأنهم كما قلنا أثبتوا الصفة وأثبتوا معناها الظاهر على ما يليق بجلال الله، ولم يخطر في بالهم المماثلة، وسلموا من التحريف، والتعطيل، والتكليف، فكان ما هم عليه موافقاً لما في كتاب الله عز وجل وما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إذا عرفت هذا فقد عرفت الأصل الشرعي العقلي الصحيح في باب الأسماء والصفات.

ثم إن شيخ الإسلام بعد ذلك سيبيّن أن هذا الاعتقاد وهذا المنهج الذي أجمع عليه السلف في باب الأسماء والصفات هو الذي عليه القرآن وعليه جميع الرسل، ويدل عليه العقل، كما سيبيّن سلامة هذا المعتقد مما

حذر الله منه في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا ما سنقرأه في الدرس القادم بحول الله وقوته.